

## سياسات مكافحة المخدرات في مصر "إعادة قراءة على ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة"

إيناس الجعراوى\*

إن مشكلة المخدرات أحد أكبر وأعقد التحديات التي تواجه العالم أجمع، حيث تتعدد جوانبها وتتغير طبيعتها باستمرار. كما أنها تؤثر سلبا على جميع مناحي الحياة بطريق مباشر وغير مباشر. وهي مشكلة معقدة ومتشابكة لكونها سببا في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة ونتيجة لها في الوقت نفسه. وتتميز مشكلة المخدرات بطبيعتها المتغيرة باستمرار والمتمثلة في سرعة انتشار المؤثرات النفسية الجديدة ونطاق استخدامها. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدول، لا تزال مشكلة المخدرات تمثل خطرا على صحة وسلامة ورفاه البشرية جمعاء، كما تقوض ركائز التنمية المستدامة والاستقرار السياسي، وتهدد الأمن القومي وسيادة القانون.

وتهدف ورقة العمل إلى إعادة قراءة سياسات مكافحة المخدرات في مصر لرصد الواقع وتحليله من أجل رؤية متكاملة للتعامل مع مشكلة المخدرات والإدمان، وذلك من خلال: عرض للسياسات العالمية بشأن مشكلة المخدرات، عرض للاتجاهات العالمية الحديثة بشأن مشكلة المخدرات، عرض لسياسات مكافحة المخدرات في مصر.

### مقدمة

إن مشكلة المخدرات أحد أكبر وأعقد التحديات التي تواجه العالم أجمع؛ حيث تتعدد جوانبها وتتغير طبيعتها باستمرار. كما أنها تؤثر سلبا في جميع مناحي الحياة بطريق مباشر وغير مباشر. وهي مشكلة معقدة ومتشابكة لكونها سببا في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة ونتيجة لها في الوقت نفسه. وتتميز مشكلة المخدرات بطبيعتها

---

\* أستاذ الكيمياء الحيوية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مقرر المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان.

المجلة القومية لدراسات التعاطي والإدمان، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٦.

المتغيرة باستمرار والمتمثلة في سرعة انتشار المؤثرات النفسية الجديدة ونطاق استخدامها.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني، لا تزال مشكلة المخدرات تمثل خطراً على صحة وسلامة ورفاه البشرية جمعاء. وإضافة إلى ذلك، تقوض مشكلة المخدرات ركائز التنمية المستدامة والاستقرار السياسي، كما تهدد الأمن القومي وسيادة القانون.

وتعد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩-٢١ أبريل ٢٠١٦) بشأن مشكلة المخدرات العالمية فرصة غير مسبوقة- كما أشار تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١٤- لمراجعة سياسات مكافحة المخدرات الوطنية وتقييمها لمدى التطبيق العملي لمبدأ الأخذ بنهج شامل ومتكامل ومتوازن في سياساتها الوطنية يتم التركيز فيه على استراتيجيات خفض العرض وخفض الطلب على حد سواء (الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ٢٠١٥).

ولا نستطيع الحديث عن السياسات الوطنية لمواجهة مشكلة المخدرات بمعزل عن السياق العالمي، حيث ينعكس هذا السياق على المنظور الوطني ويؤثر فيه. وتهدف هذه الورقة إلى إعادة قراءة سياسات مكافحة المخدرات في مصر لرصد الواقع وتحليله من أجل رؤية متكاملة للتعامل مع مشكلة الإدمان، وذلك من خلال:

- عرض للسياسات العالمية بشأن مشكلة المخدرات.
- عرض للاتجاهات العالمية الحديثة بشأن مشكلة المخدرات.
- عرض لسياسات مكافحة المخدرات في مصر.
- تحديات المواجهة.

## أولاً: السياسات العالمية بشأن مشكلة المخدرات

منذ تسعينيات القرن العشرين، تشير جميع الإعلانات السياسية وخطط العمل والقرارات التي اتخذت تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل التصدي لمشكلة المخدرات عالمياً إلى الشروط الأساسية التي يلزم استيفؤها لتحقيق النجاح في التصدي لظاهرة المخدرات، وهي الامتثال التام لأحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات (الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببيروتوكول سنة ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨) وتطبيق جميع الدول لها؛ والالتزام بسائر الصكوك والمعاهدات ذات الصلة، وتنفيذ مبادئ أساسيين، هما: المسؤولية العامة والمشاركة في التصدي لمشكلة المخدرات، واتباع نهج شامل ومتوازن في تدابير التصدي تلك (الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ٢٠١٥).

## التواريخ المهمة عالمياً في مجال مواجهة مشكلة المخدرات (Engaging 2016 UNGASS)

١- ١٩٩٠ و ١٩٩٨: الدورات الاستثنائية السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة قضايا المخدرات.

٢- ٢٠٠٩: الموافقة على الإعلان السياسى وخطة العمل بشأن التعاون الدولى صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، وبلوغ الأهداف بحلول عام ٢٠١٩. والذي اعتمده الدول الأعضاء فى الجزء رفيع المستوى من لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة؛ فى الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، التى عقدت يومى ١١، و ١٢ مارس ٢٠٠٩. (مكتب الأمم المتحدة المعنى بالجريمة والمخدرات، ٢٠٠٩). وقد أعطى الاعتماد السياسى وخطة العمل بعد نحو ١٠ سنوات من

الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٨ زخما  
جديداً للمراقبة الدولية على المخدرات.

٣- مارس ٢٠١٤: الدورة ٥٧ للجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة بفيينا وشملت  
استعراض لجنة المخدرات رفيع المستوى، والموافقة على البيان الوزارى المشترك  
لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسى وخطة العمل بشأن التعاون الدولى  
صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وتم فيه  
استعراض التقدم المحرز من عام ٢٠٠٩ والتحديات المتبقية. وعرضت فيه  
الإنجازات، والتحديات وأولويات العمل للإعلان السياسى ولأجزاء خطة العمل  
الثلاثة، وكان من أهمها:

أ - أن مشكلة المخدرات العالمية تظل مسئولية عامة ومشتركة ينبغى تناولها فى  
إطار متعدد الأطراف من خلال تعاون دولى فعال ومتزايد وتتطلب اتباع  
نهج متكامل ومتعدد التخصصات ومتعاقد ومتوازن وشامل استراتيجيا تجاه  
خفض عرض المخدرات والطلب عليها.

ب- أن الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول  
سنة ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة  
لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨  
وسائر الصكوك ذات الصلة تشكل حجر الزاوية للنظام الدولى لمراقبة  
المخدرات.

ج- أنه بعد انقضاء ١٥ عامًا على الالتزامات التى اتخذت فى دورة الجمعية  
العامة الاستثنائية العشرين المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية،  
وعلى الرغم من الجهود المتزايدة التى ما انفكت تبذلها الدول والمنظمات  
الدولية ذات الصلة والمجتمع المدنى، وما أحرز من تقدم فى هذا الصدد، لا

تزال مشكلة المخدرات تمثل خطرًا جسيمًا على صحة وسلامة البشرية  
جمعاء، وخصوصية الشباب.

د - الدعوة إلى مواصلة التعاون بين الدول الأعضاء والهيئة الدولية لمراقبة  
المخدرات ومنظمة الصحة العالمية من أجل ضمان توافر المخدرات  
والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية، بما فيها المواد الأفيونية،  
بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية، مع الحرص فى الوقت نفسه على  
منع تسريبها إلى القنوات غير المشروعة، عملاً بالاتفاقيات الدولية لمراقبة  
المخدرات ومن أجل تقديم توصيات بشأن جدولة المواد.

هـ- الترحيب بالقرار الذى اتخذته الجمعية العامة بأن تعقد فى أوائل عام ٢٠١٦  
دورة استثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، فى أعقاب الاستعراض  
الرفيع المستوى للتقدم الذى أحرزته الدول الأعضاء فى تنفيذ الإعلان  
السياسى وخطة العمل(مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة،  
٢٠١٤).

٤- **خريف ٢٠١٤ / ٢٠١٥**: اجتماعات ما بين دورات لجنة المخدرات لوضع مسودة  
مشروع القرار بشأن مشكلة المخدرات، وذلك بمشاركة مؤسسات المجتمع المدنى  
الوطنية والعالمية بالإضافة إلى العديد من الهيئات والمنظمات التابعة للأمم  
المتحدة ومن ضمنها البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة.

٥- **سبتمبر ٢٠١٤**: الدورة ٦٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، بداية  
التحضير للدورة الاستثنائية.

٦- **مارس ٢٠١٥**: الدورة ٥٨ للجنة المخدرات فى فيينا، تم فيها استعراض التقدم  
المحرز، وإعداد البنود التى ستناقش فى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

٧- سبتمبر ٢٠١٥: الدورة ٧٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك؛ اعتمدت فيها الوثيقة الختامية (١/٧٠)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠. كما اعتمدت أيضًا في الجلسة العامة رقم ٨٠، القرار رقم ١٨١/٧٠ في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ بعقد جلسة استثنائية للجمعية عن مشكلة المخدرات (General Assembly, United Nations, 2015)، وكلفت لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد وثيقة قصيرة وموضوعية وعملية لاعتمادها في الدورة الاستثنائية على أن تتولى اللجنة التحضير للجلسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، متضمنة جميع المسائل التنظيمية والموضوعية في مداولات مفتوحة تشترك فيها جميع اللجان الفرعية للجنة المخدرات، وعدد من منظمات الأمم المتحدة، ومنها اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني، والأكاديميين والمجتمع العلمي وأصحاب المصلحة.

٨- مارس ٢٠١٦: الدورة ٥٩ للجنة المخدرات في فيينا؛ تم فيها متابعة استعراض لجنة المخدرات الرفيع المستوى وأعمال التحضير تمهيدًا للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما تم إعداد مشروع قرار منقح ووثيقة ختامية معنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال" ونقرر إحالة الوثيقة إلى الجمعية العامة والتوصية باعتمادها في الجلسة العامة للدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، التي ستعقد من ١٩ إلى ٢١ أبريل ٢٠١٦ (الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٦).

وقد تم في هذه الدورة بجانب مشروع الوثيقة الختامية، الموافقة على بعض مشروعات القرارات المقدمة من الدول الأعضاء، منها:

- تعزيز إقامة شبكات غير رسمية بين الأوساط العلمية، والتشارك في الاستنتاجات المستندة إلى أدلة علمية يمكن أن تستنير بها السياسات والممارسات الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية.
- وضع وتعميم المعايير الدولية للعلاج من الاضطرابات المرتبطة بتعاطى المخدرات.
- إدماج المنظور الجنساني في تصميم السياسات والبرامج المتعلقة بالمخدرات.
- الترويج لاستراتيجيات وسياسات وقائية.
- نتائج اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة المخدرات، وإعلان أبوظبى؛ اعتمدت لجنة المخدرات قرار نتائج اجتماع الدورة الخمسين للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة فى الشرقين الأدنى والأوسط، الذى عقد فى أبو ظبى فى الفترة من ٨ - ١٢ نوفمبر ٢٠١٥، وصدر عن الدول الأعضاء إعلان أبوظبى، وكان البند الأول: ينبغى أن تراعى الحكومات الرؤى الإقليمية لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية مع إبداء كامل الاحترام للخصوصيات الدينية والثقافية لكل منطقة.

**مشروع الوثيقة الختامية: المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال"؛ تناولت ما يلى:**  
توصيات عملية بشأن خفض الضرر والتدابير ذات الصلة، بما فيها من تدابير الوقاية والعلاج، وكذلك سائر المسائل المتعلقة بالصحة، وتشمل:

- الوقاية من تعاطى المخدرات.
- علاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطى المخدرات وإعادة تأهيل المصابين بها ومعاقتهم وإعادة إدماجهم فى المجتمع، والوقاية والعلاج والرعاية فيما يتصل

بالإصابة بالإيدز وفيروسه والتهاب الكبد الفيروسي وسائر الأمراض المعدية المنقولة بواسطة الدم.

• توصيات عملية بشأن ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة وتيسير الحصول عليها للأغراض الطبية والعملية حصرياً، مع منع تسريبها.

توصيات عملية بشأن خفض العرض والتدابير ذات الصلة؛ وإنفاذ القانون إنفاذاً فعالاً؛ وتدابير التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات، ومكافحة غسل الأموال وتعزيز التعاون القضائي، وتشمل:

- منع الجرائم المتصلة بالمخدرات.
- التصدي لسائر أشكال الجريمة المنظمة المرتبطة بالمخدرات، بما فيها غسل الأموال والفساد والأنشطة الإجرامية الأخرى.

توصيات عملية بشأن القضايا الشاملة لعدة مجالات: المخدرات وحقوق الإنسان، والشباب والأطفال والنساء والمجتمعات المحلية، وتشمل:

- المخدرات وحقوق الإنسان، والشباب والنساء والأطفال وأفراد المجتمع المستضعفين والمجتمعات المحلية.

- السياسات وتدابير التصدي المناسبة والفعالة، وكذلك الضمانات والتدابير الاحترازية القانونية ذات الصلة بإجراءات العدالة الجنائية وقطاع العدالة.

توصيات عملية بشأن القضايا الشاملة لعدة مجالات من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها: الحقائق المتغيرة والاتجاهات والظروف القائمة، والتحديات والأخطار المستجدة والمستمرة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالمؤثرات النفسية الجديدة، وفقاً للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة، وتشمل:



- التصدى للمؤثرات النفسية الجديدة والمنشطات الأمفيتامينية، بما فيها الميثامفيتامين، وتسريب السلائف، والسلائف الأولية واستخدام المستحضرات الصيدلانية المحتوية على مخدرات ومؤثرات عقلية فى أغراض غير طبية وإساءة استعمالها.
  - استخدام الإنترنت فى سياق الأنشطة المتصلة بالمخدرات.
  - الحقائق المتغيرة والاتجاهات والظروف القائمة، والتحديات والأخطار المستجدة والمستمرة.
- توصيات عملية بشأن توطيد التعاون الدولى القائم على مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة.
- توصيات عملية بشأن التنمية البديلة، والتعاون الإقليمى والدولى، بشأن سياسة متوازنة وذات توجه إنمائى فى مراقبة المخدرات، ومعالجة القضايا الاجتماعية-الاقتصادية، وتشمل:
- القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنمية البديلة.
  - التعاون التقنى والمالى من أجل سياسات شاملة ومتوازنة وذات توجه إنمائى فى مجال المخدرات وبدائل اقتصادية مجدية.
- وقد أثارت الوثيقة الختامية جدلا شديدا على مستوى مؤسسات المجتمع المدنى سنعرض له لاحقا فى الاتجاهات العالمية الحديثة بشأن مشكلة المخدرات.
- ٩- (١٩-٢١) أبريل ٢٠١٦: الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك؛ وستعرض منظمة الصحة العالمية فى سياق الدورة تقريرها عن "البعد الصحى العمومى لمشكلة المخدرات العالمية" (The special session of the United Nations General Assembly on the world drugproblem, 2016)

## ثانياً: الاتجاهات العالمية الحديثة بشأن مشكلة المخدرات

منذ الإعلان عن الجلسة الاستثنائية، والإعلام العالمي الأمريكي والأوروبي والمواقع الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني تتأدى بسياسات بديلة وإنهاء الحرب على المخدرات؛ حتى أنه أنشئت مواقع على شبكة الإنترنت خصيصاً لهذا الغرض، ومنها كمثل:

١- موقع "Stopping the drugwar.com"، ويسعى إلى رفع الوعي بتداعيات استمرار تجريم المخدرات، والذي يضم العديد من الآراء، حيث يسمح للزائرين بالمشاركة وإبداء الرأي. ويأمل أن تكون الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في أبريل ٢٠١٦ بداية النهاية للحرب على المخدرات. ويتم من خلال هذه الأخبار والمدونات توجيه الرأي العام إلى عدم جدوى تجريم المخدرات، وذلك بطرح الأسباب التي تعزز هذا الاتجاه (Available at: WWW.Stopthedrugwar.org).

٢- موقع "Business insider"، والذي ذكر في مقال طرحه في يوليو ٢٠١٢ أن هناك ٣٢ سبباً يدعو إلى وقف الحرب على المخدرات، وأشار المقال إلى أنه منذ بداية العمل بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات عام ١٩٦١، أي بعد أكثر من ٥٠ عاماً من الحرب على المخدرات أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية في الـ ٤٠ عاماً الماضية ترليون دولار أمريكي، وأنها حالياً تنفق سنوياً نحو ١٥ بليون دولار، وأن التكلفة العالمية للحرب على المخدرات تعادل ١٠٠ بليون دولار أمريكي سنوياً، وهو مقدار يقترب من ١٣٠٠ بليون دولار أمريكي ميزانية المساعدات العالمية. كما أضاف المقال أن هذه الأموال تكفي للقضاء على العنف المسلح، وتعنى حماية الأرواح والحفاظ على حقوق الإنسان والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة (Boester; Iutz, 2012).

كما تم إصدار العديد من الدراسات برعاية مؤسسات حكومية وغير حكومية تطالب بوقف الحرب على المخدرات، شارك فيها العديد من رجال السياسة السابقين، وعلماء الاقتصاد- بعضهم من الحاصلين على جائزة نوبل- بأرائهم بها أو التوقيع بموافقتهم عليها، نذكر بعضا منها بهدف التعرف على التوجه السائد عالميا:

١- **إنهاء الحرب على المخدرات**، تقرير أصدرته مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في مايو ٢٠١٤، وأعدته مجموعة من الخبراء عن اقتصاديات سياسات المخدرات، ووقع عليه ما يزيد على ٢٠ من أساتذة السياسة والاقتصاد (أربعة منهم حاصلون على جائزة نوبل في الاقتصاد) من إنجلترا وإيرلندا وكولومبيا وجواتيمالا، وجاء فيه أنه حان الوقت لإنهاء الحرب على المخدرات وإعادة توجيه الموارد نحو سياسات فعالة مبنية على الحقائق وتستند إلى تحليل اقتصادي صارم. إذ فشلت سياسات الأمم المتحدة في تحقيق الهدف الذي تصبو إليه "عالم خال من المخدرات"، وينبغي أن تستند هذه الاستراتيجية الجديدة إلى مبادئ الصحة العامة، والحد من الضرر، والحد من تأثير السوق غير المشروعة، وتوسيع نطاق الحصول على الأدوية الأساسية، والحد من إشكالية الاستهلاك، والالتزام الثابت بمبادئ حقوق الإنسان، وانتهاج سياسة المراقبة الصارمة والتجريب التنظيمي. وأنه يجب أن تكون هناك سياسات مختلفة للدول المختلفة، وليست سياسة واحدة تطبق على الجميع (Report of the LSE Expert Group on Drug Policy, 2014)

٢- **البديل للتقرير العالمي للمخدرات: حصر تكلفة الحرب على المخدرات**: تم إصدار هذه الدراسة في ٢٦ يونيو ٢٠١٢ (اليوم العالمي لمكافحة الإدمان) عن مؤسسة خيرية مسجلة في إنجلترا تسعى لإصلاح سياسات المخدرات، ذكر فيها أنه بعد خمسين عاما من الحرب على المخدرات لم يتطرق التقرير العالمي إلى

حساب تكلفة هذه الحرب، وأن هذه الحرب هي حرب على متعاطي المخدرات أى إنها حرب على الأشخاص، وأنه يجب حساب تكلفة هذه الحرب والبحث عن البدائل، حيث إن هذه الملايين الضائعة من الدولارات تقوض الاقتصاد والتنمية والأمن وتؤجج الصراعات، وتؤدي إلى التصحر والتلوث نتيجة لإبادة الزراعات المحظورة وزراعة غيرها فى أماكن جديدة، كما تزيد من الجريمة وتقوى المجرمين، وتهدد الصحة العامة وتعمل على انتشار الأمراض وتؤدي إلى الموت. أيضا تنتهك حقوق الإنسان عن طريق تعزيز الوصمة والتهميش. وأشار التقرير إلى أن هناك إجماعا على إصلاح النظام الحالى، ما بين تكثيف العقوبة وصولا إلى الإباحة وتقنين سوق الاتجار غير المشروع. والحل يكمن بين الاثنين وهو التركيز على تعزيز الصحة العامة وتقليل العقوبات على الحياة للاستعمال الشخصى والمراقبة القانونية الصارمة على بعض المواد المحظورة والمتوفرة حاليا (Rolles; Murkin; powell, 2012).

٣- أصدرت اللجنة العالمية لسياسة المخدرات- كما تطلق على نفسها- تقريرين لهما ترجمة باللغة العربية، الأول فى سبتمبر ٢٠١٤ بعنوان "التحكم فى زمام الأمور: السبل الناجحة إلى سياسات المخدرات" (اللجنة العالمية لسياسات المخدرات، سبتمبر ٢٠١٤). والثانى فى أكتوبر من العام نفسه بعنوان "الأثر السلبى للتحكم بالمخدرات على الصحة العامة: الأزمة العالمية للألم الممكن تقاديه" (اللجنة العالمية لسياسات المخدرات، أكتوبر ٢٠١٤). والجدير بالذكر أن التقرير الثانى مطروح كجزئية فى التقرير الأول. والجدير بالذكر أيضا أن رئيس هذه اللجنة هو رئيس البرازيل السابق فرناندو كاردوزو (١٩٩٤-٢٠٠٢)، وتضم فى عضويتها ٢٠ عضواً غير الرئيس منهم كوفى عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والرؤساء السابقين لكولومبيا والمكسيك والبرتغال وتشيلي وبولندا، وعمدة براغ

ورئيس وزراء اليونان السابقين إلى جانب عدد من الساسة والمفوضين من الولايات المتحدة وفرنسا وسويسرا والنرويج وكندا وإسبانيا وباكستان. ويوضح التقرير الأول فشل النهج العقابي بقوله: بعد أكثر من نصف قرن من النهج العقابي، يوجد الآن دليل قاطع بأنه لم يفشل في تحقيق أهدافه وحسب، بل أوجد مشكلات اجتماعية وصحية خطيرة ومثيرة للقلق، وأنه يجب اعتماد سبل جديدة وسياسات بديلة تستهدف حماية صحة المجتمعات وسلامتها وتعزيز الأمن وحقوق الإنسان والتنمية، وأدرج التقرير ٥ نقاط زعم أنها الحل، وهي:

أ - ضمان الوصول العادل إلى الأدوية الأساسية، لا سيما أدوية الألم القائمة على الأفيونيات الطبيعية القاتلة للألم.

ب- التوقف عن تجريم الأشخاص بسبب استخدام المخدرات وامتلاكها، والتوقف عن فرض "علاج قسري" على الأشخاص الذين تكون تهمتهم الوحيدة هي استخدام المخدرات أو امتلاكها.

ج- الاعتماد على البدائل لسجن المشاركين منخفضى المستوى فى أسواق المخدرات غير المشروعة مثل المزارعين والسعاة وغيرهم من المشاركين فى إنتاج الأدوية غير المشروعة ونقلها وبيعها.

د- التركيز على الحد من سلطة المنظمات الإجرامية، إضافة إلى الحد من العنف وعدم الأمان الناتج عن منافستها مع بعضها البعض ومع الدولة.

هـ- السماح بتجارب متنوعة وتشجيعها فى أسواق منظمة قانونا للمخدرات غير المشروعة، بدءا بالحشيش وأوراق الكوكا وبعض المؤثرات العقلية الجديدة على سبيل المثال لا الحصر.

و- استغلال الفرصة المقدمة من قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية القادمة في العام ٢٠١٦ لإصلاح نظام سياسة المخدرات العالمي.

٤- صدرت في يوليو ٢٠١٥ مطبوعة عن منظمة غير حكومية تهتم بالإصلاح الجنائي الدولي مقرها في إنجلترا ولها فرع بالأردن، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وحكومة إنجلترا، في إطار مشروع "الإلغاء التدريجي لعقوبة الإعدام وتطبيق عقوبات إنسانية بديلة". والمطبوعة بعنوان "الشريعة الإسلامية وعقوبة الإعدام: هل إلغاء عقوبة الإعدام فيه عدم إخلاص لرسالة الإسلام؟". واستعرض التقرير عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية من خلال القرآن والسنة والإجماع بالنسبة للجرائم المختلفة. وسنعرض هنا لجرائم المخدرات، حيث ورد فيه أنه يوجد إجماع محدود جدا فيما يخص قضايا المخدرات سواء عالميا أو من الدول الإسلامية في كيفية التعامل مع جرائم المخدرات، وأن العقوبات تختلف من دولة لأخرى. وتتراوح العقوبات في الدول الإسلامية من السجن إلى الجلد إلى الإعدام. وتبقى ١٩ دولة إسلامية على عقوبة الإعدام في الجرائم المرتبطة بالمخدرات. وبالمقاييس على ممارسات الدولة لا يوجد إجماع يؤيد عقوبة الإعدام في الجرائم المرتبطة بالمخدرات (Available at: [www.penaLreform.org](http://www.penaLreform.org)).

وطرحت الشبكة الدولية لاتحاد الجمعيات الأهلية لسياسات المخدرات (IDPC) - وهي تضم أكثر من ١٤٠ جمعية أهلية من جميع أنحاء العالم- في يوليو ٢٠١٥، العديد من الآراء المشابهة لعرضها أثناء الدورة ٥٩ للجنة المخدرات (١٤-٢٢ مارس ٢٠١٦)، وقد تابعت الشبكة التحضيرات للجلسة الاستثنائية عن قرب وقدمت العديد من التوصيات الموضوعية- من وجهة نظرهم- لتوضع في الاعتبار في أثناء المناقشات، على أن تعبر الوثيقة المبدئية بوضوح عن الحاجة إلى سياسات

تصمم بما يتفق مع الأهداف العريضة للأمم المتحدة مثل: حقوق الإنسان، الصحة العامة، أمن البشرية، التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقدمت الشبكة الدولية مقترحات تشمل خمسة بنود رئيسية، وهى:

#### ١- المخدرات والصحة

- إلغاء العقوبات الجنائية على استعمال المخدرات.
- تسهيل الحصول على العقاقير المراقبة لأغراض العلاج.
- تعزيز خدمات خفض الضرر وعلاج الإدمان المستند إلى حقائق.

#### ٢- المخدرات والجريمة

- البعد عن التركيز على العقوبات.
- إعادة توجيه إنفاذ القانون وخفض العرض.
- إنهاء استخدام عقوبة الإعدام فى جرائم المخدرات.
- تنسيق الإجراءات ضد الجريمة المنظمة وغسل الأموال والفساد.

#### ٣- المخدرات، حقوق الإنسان، الشباب، النساء، الأطفال، والمجتمعات

- تعزيز حقوق الإنسان.
- احتجاج النساء فى جرائم المخدرات غير المصحوبة بعنف.

#### ٤- التحديات الجديدة

- مراجعة نظام جدولة المواد المخدرة.
- مواجهة التحديات والضغوط الجديدة.

#### ٥- التنمية البديلة

- التزام المجتمع المدنى.

(International Drug Policy Consortium Publication, 2015)

وفيما يلي تم اختيار سبع من الجلسات الجانبية التي نظمتها مؤسسات المجتمع المدني على هامش الدورة ٥٩ للجنة المخدرات (١٤-٢٢ مارس ٢٠١٦) لعرضها، وهي من أصل ٧٠ جلسة تطرقت للموضوعات والأفكار نفسها السابق ذكرها، لأن هذا الموضوع مقلق من وجهة نظري، ويوحى ببداية تغيير في المناخ العام حول سياسات تجريم المخدرات، حيث يتم التصريح به علنا ولأول مرة في محفل عالمي ورسمي.

### **الجلسات الجانبية (WWW. Ungass2016.org)**

نظم معظم هذه الجلسات مؤسسات المجتمع المدني بالعديد من دول العالم، ومنها: دول أمريكا اللاتينية، ويطلق عليها دول الجنوب، والهند، وإيران، جنوب إفريقيا، إندونيسيا، المغرب... إلخ.

#### **١- عدم تجريم استخدام المخدرات: المفهوم والتطبيق: ١٤ مارس ٢٠١٦**

ألغت أكثر من ٤٠ دولة وسلطاتها القضائية العقوبات الجنائية تجاه الاستخدام الشخصي للمخدرات أو الأشخاص المقبوض عليهم وبحوزتهم كميات صغيرة من المخدرات للاستخدام الشخصي. وأن هذه السياسة أثبتت فعاليتها في تعزيز الصحة وحقوق الإنسان تجاه هؤلاء الأشخاص، كما يضمن لهم الحصول على خدمات العلاج وخفض الضرر. وأشار المتحدثون إلى أن نماذج عدم التجريم تختلف اختلافا كبيرا على نطاق العالم، وأن هناك مناهج أكثر فعالية من مناهج أخرى. وتم عرض أوجه التقدم والتحديات تتعلق بعدم التجريم في آسيا، كما عرضت أيضا نتائج النموذج المطبق في جمهورية التشيك.



## ٢- خفض الضرر (الحد من المخاطر) والدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم

### المتحدة- ردود الفعل لاجتماع مجموعة الخبراء فى برلين: ١٥ مارس ٢٠١٦

فى فبراير ٢٠١٥، عقد المنظمون لهذا الحدث اجتماعاً تمهيدياً لمجموعة من الخبراء فى برلين، تتكون من ١٤ دولة إلى جانب العديد من منظمات المجتمع المدنى وهيئات الأمم المتحدة، ناقشوا فيه الاستجابات الدولية لخفض الضرر، والحاجة إلى تفعيل ورفع قيمة المنح لضمان مردودها على الصحة العامة. كما ناقشوا مستقبل خفض الضرر للأشخاص الذين يستخدمون المنشطات والنساء المستخدمات للمخدرات. وقد أشار المشاركون والمحاضرون إلى أهمية ونجاح برامج خفض الضرر للمخدرات، كما أكدوا على الحاجة إلى استمرار تعزيز سياسات المخدرات الفعالة المرتكزة على الصحة العامة وحقوق الإنسان.

### ٣- نحو إلغاء عقوبة الإعدام فى جرائم المخدرات: ١٥ مارس ٢٠١٦

تم عرض الاتجاهات الحديثة التى تتأدى بإلغاء عقوبة الإعدام فى جرائم المخدرات، ويحظى هذا الموضوع باهتمام ملحوظ حديثاً من منظور حقوق الإنسان.

### ٤- النساء، سياسة المخدرات، وعقوبة الاحتجاز فى أمريكا: ١٧ مارس ٢٠١٦

تركز مكافحة المخدرات لمدة ٥٠ عامًا، على توقيع عقوبات جنائية ضد الأشخاص المتورطين فى تجارة المخدرات، على أمل أن تردع هذه العقوبات الأشخاص عن الدخول فى التجارة غير المشروعة للمخدرات؛ مما يؤدى إلى ازدياد هائل بالسجون وتقادم المخاطر الصحية والاجتماعية فى أمريكا اللاتينية. وبالرغم من أن معدلات النساء المحتجزات فى السجون أقل من الرجال، لكن عددهن يتزايد بسرعة، و٨٠٪ منهن متهمات فى جرائم مخدرات. معظم هؤلاء النساء متهمات فى جرائم اتجار محدود أو استعمال شخصى، وكلهن يعشن فى أوضاع غاية فى الهشاشة قبل

سجنهن. وهن غالبا أمهات بدون عائل وعندهن عدد من الأطفال، والبعض منهن يكره على دخول عالم المخدرات من قبل الزوج أو أحد أفراد الأسرة. ويكون للسجن تأثير مدمر على حياتهن وحياة أطفالهن أو من يعولن. وقد تم عرض دليل إرشادي لإصلاح السياسة المتعلقة بالنساء فى مكافحة المخدرات والاحتجاز فى أمريكا اللاتينية.

#### **٥- سياسة المخدرات والتنمية المستدامة: الفرص والتحديات: ١٧ مارس ٢٠١٦**

ناقش المشاركون تجاهل السياسات للروابط بين التنمية والإنتاج والاتجار والاستهلاك غير المشروع للمخدرات. وأهمية أن تبذل الجهود تجاه نهج تنمية حديث ومتوازن لمكافحة المخدرات. وأشاروا إلى أن مكافحة المخدرات تعرقل الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فى المجتمعات الفقيرة. وتم تقديم إعلان هيمسرك للمنتدى العالمى لمنتجى النباتات المحظورة (منتدى يضم مزارعى القنب والكوكا والخشخاش من ١٤ دولة منهم ١٠ دول أمريكا اللاتينية، وإسبانيا، وإندونيسيا، والمغرب، وجنوب إفريقيا/ الاجتماع فى هولندا/ ٢٢ يناير ٢٠١٦). ويضم الإعلان ١٢ توصية، منها:

أ- رفع نبات القنب والكوكا والخشخاش من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات ١٩٦١، واتفاقية ١٩٨٨؛ وتقنين هذه الزراعات وعدم تجريمها.

ب- يجب أن يكون الاتساع فى الأسواق المشروعة للزراعات جزءا من مكونات استراتيجيات التنمية المستدامة.

#### **٦- ضمان سياسة مخدرات ذات نهج متوازن. إنسانى، وفعال: ١٨ مارس ٢٠١٦**

على مدى الخمسين سنة الماضية تميزت سياسة المخدرات على مستوى العالم بعدم التوازن والعقوبات المغلظة ضد كل من يتعامل فى التجارة غير المشروعة للمخدرات، مما أدى إلى زيادة العبء على نظم العدالة الجنائية، وازدحام السجون، وانتهاك حقوق

الإنسان بدون تقليص النطاق العام للأسواق العالمية للمخدرات. وتم عرض حزمة من التوصيات لإصلاح سياسة المخدرات على المستوى الوطنى.

#### ٧- المساندة، لا للعقاب: أصوات من آسيا لإصلاح سياسة المخدرات: ١٨ مارس ٢٠١٦

تم عرض آراء الخبراء العاملين بالقطاع الصحى، والموظفين الرسميين، وخبراء التنمية، وأيضا الأشخاص المتورطين فى زراعة المحاصيل المحظورة. والجميع نادى بسياسات للمخدرات تحقق مخرجات أفضل للصحة وحقوق الإنسان والتنمية بعيدا عن التجريم.

وجاء مقترح مشروع القرار للدورة الاستثنائية للجمعية العامة مخيبا لآمال المجتمع المدنى، وعبر عن ذلك بيان مؤسسات المجتمع المدنى المعنون "الوثيقة الختامية: دبلوماسية أم إنكار؟". ووقعت عليه ١٩٥ من مؤسسات المجتمع المدنى. وعرض هذا البيان المشكلات التى واجهتهم عند التحضير للدورة وعند إعداد مقترح الوثيقة الختامية، حيث لم يستطع عدد من الدول الحضور والمشاركة لعدم وجود تمثيل دائم لهم فى فيينا، والبعض الآخر لعدم توافر موارد مالية، وحتى الموقع الذى خصصته اللجنة وتضمن مشاركات عديدة مفيدة، لم تنظر إليها اللجنة. ولم تختلف الوثيقة عن القرارات السابقة للجنة المعتمدة على التجريم، ولم تلتزم بالشكل المطلوب فهى تفنقر إلى الإيجاز والموضوعية، حيث إنها أكثر من ١٠ صفحات و ١٠٠ فقرة، وبالرغم من التوصية "خفض الضرر" من جانب الجمعية العامة منذ ٢٠٠١، فإن مسودة الوثيقة لم توص بها وما زالت محل خلاف. وأن هذه الوثيقة تعيد التأكيد على "عالم خال من المخدرات" بحلول عام ٢٠١٩. ويناشد البيان مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع المدنى وأصحاب المصلحة بالعمل على عدم تمرير مقترح المشروع بهذه الصورة المحبطة والمخيبة للآمال، وأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة هى فرصة فريدة لإصلاح سياسة المخدرات وعدم الاستمرار بالنهج نفسه الفاشل للسياسات الحالية (Available at: www.ungass 2016.org).

### ثالثا: سياسات مكافحة المخدرات فى مصر (لجنة المستشارين العلميين،

١٩٩٢)

لا يخفى على المتتبعين لمواجهة مشكلة المخدرات فى مصر أنها من أوئل الدول التى أدركت خطورة المخدرات فأصدرت القرارات والتشريعات لمواجهةها. ونجد أنه من أهم التطورات المتعلقة بمكافحة المخدرات: القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ والذى احتل مكانة خاصة فى تاريخ التشريع المصرى الخاص بالمخدرات لأسباب متعددة؛ منها النظرة الشاملة التى تناول بها مجموعة المخدرات التى كانت معروفة آنذاك، ومنها الإشارة لأول مرة (فى تاريخ مكافحة فى مصر) إلى جواز أن تحكم المحكمة بدلا من توقيع عقوبة الحبس على المدمن بأن يرسل إلى إصلاحية خاصة لعلاجه. وأيضا إنشاء "مكتب المخبرات العام للمواد المخدرة" فى مارس ١٩٢٩، الذى يعد أول جهاز فى مكافحة على مستوى العالم، وهو ما أطلق عليه بعد ذلك الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

وأبضا، نجد أنه فى فترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وبداية الثمانينيات صدرت فى مصر ثلاثة من القوانين التى تميزت بزيادة الردع أى بالمزيد من تشديد العقوبة، وهى:

١- القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢: حذف ما سبق أن تضمنه القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ من جواز أن تحكم المحكمة بإحالة المدمن إلى إصلاحية للعلاج بدلا من الحكم بالسجن.

٢- القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠: نص من جديد على العلاج بشكل أكثر وضوحا من قانون سنة ١٩٢٨.

٣- القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦: صدر كرد فعل سريع وغاضب لحادث قتل فيه عدد من رجال الأمن أثناء مطاردتهم بعض المهربين فى صحراء بلبيس.

واللافت للنظر انخفاض حجم المضبوطات عقب صدور كل من القوانين الثلاثة المذكورة، ويستمر لمدة سنة أو سنتين، ثم تعود المضبوطات إلى الزيادة لتصل إلى ما كانت عليه أو أكثر قبل صدور القانون. ومما سبق نرى أن مكافحة المخدرات فى هذه الفترة تركزت على جهود خفض العرض للمخدرات والحد من وجودها من خلال مواجهة الأمانة والتشريع بتشديد العقوبة.

وفى بداية الثمانينيات من القرن العشرين شهدت ظاهرة المخدرات فى مصر تحولاً خطيراً؛ حيث عادت إلى الظهور بقوة المخدرات البيضاء (الهروين والكوكايين) من جديد فى مصر بعد تراجعها بشكل ملحوظ بعد قيام الحرب العالمية الثانية، وقد نظر إلى هذه الظاهرة آنذاك باعتبارها تحولاً يندرج بأخطار شديدة. وظهرت آثارها فى ردود الفعل المجتمعية التى تطالب باتخاذ ما يلزم من إجراءات وسياسات من شأنها الحد من الظاهرة.

وفى هذا السياق صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء: التأمينات والشئون الاجتماعية، القوى العاملة والتدريب، العدل، الإعلام، الحكم المحلى، الأوقاف، التربية والتعليم، الثقافة، التعليم العالى، الصحة، الداخلية، رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. والمجلس منوط بوضع السياسات العامة والنوعية والاستراتيجية واقتراح التشريعات والنظم للنهوض بمكافحة وعلاج الإدمان، وقرارات المجلس نهائية ونافذة وملزمة لجميع الوزارات والجهات. وكان تشكيل المجلس خطوة لضم جميع الجهود ورسم سياسة شاملة بخصوص المواد الإدمانية. وفى هذا الإطار تم عام ١٩٩٠ تشكيل لجنة المستشارين العلميين وبدأ العمل فى أول استراتيجية قومية لمواجهة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر. ومنذ ذلك التاريخ بدأت جهود خفض الطلب

الفعلية على المخدرات، والمتمثلة فى الوقاية، والعلاج، والتأهيل لتعزز جهود خفض العرض.

وتلى ذلك صدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، وتميز هذا القانون، بالرغم من التشديد وتغليظ العقوبة، بالوضوح فى عرض تفاصيل إمكانية الحكم بالعلاج بدلا من العقوبة (المادة ٣٧ ومكرراتها أ، ب، ج). كما نص فى المادة نفسها (٣٧ مكررا د) "ينشأ صندوق خاص لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى تكون له الشخصية الاعتبارية، ويصدر بتنظيمه وبتحديد تبعيته وتمويله وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، ويكون من بين اختصاصاته إنشاء مصحات ودور علاج للمدمنين والمتعاطين للمواد المخدرة وإقامة سجون للمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات، كما تكون من بين موارده الغرامات المقضى بها فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والأموال التى يحكم بمصادرتها". وقد تم تنظيم الصندوق بالقرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ كهيئة عامة تتبع رئيس مجلس الوزراء. وهو الآلية التنفيذية لسياسات المواجهة وتمويل أنشطتها.

واتسمت مواجهة المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى منذ بداية عملهما بالواقعية الشديدة فى إطار يستند إلى سياق علمى يراعى المستجدات العالمية للظاهرة، وفى الوقت نفسه لا يغفل عن خصوصية المجتمع المصرى. وكان نتاج هذا العمل ثلاث استراتيجيات:

- ١- الاستراتيجية القومية المتكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر، عام ١٩٩٢ (أعدتها لجنة المستشارين العلميين).
- ٢- الاستراتيجية الوطنية لمواجهة مشكلة المخدرات، عام ٢٠٠١.

٣- الاستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلة المخدرات فى مصر، عام ٢٠٠٧.

وانطلقت الاستراتيجية الأخيرة (المطورة) مستندة على الجهود السابقة مع الأخذ فى الاعتبار المستجدات الداخلية والخارجية وما اعتري الظاهرة نفسها من تغيرات، وقد تناولت سياسات خفض العرض وخفض الطلب على المخدرات، فى محاور، كما يلي:

- خفض العرض، ويشمل محورين: الأمنى؛ والتشريعى والقانونى.
- خفض الطلب، وتشمل محاوره: الوقائية، والعلاج، والتأهيل.

واشتمل كل محور على رصد الوضع الراهن، والأهداف المتوقع تحقيقها، والمقترحات الخاصة بالتنوير، والجهات والمؤسسات التى ستشارك فى التنفيذ، والفترة الزمنية المطلوبة لتحقيق الأهداف، والصعوبات المتوقعة وكيفية التغلب عليها.

وفى سياق التركيز على خفض الضرر، وخاصة علاج الإدمان، صدر قانون رعاية المريض النفسى رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩. لم يذكر القانون الإدمان ضمن المرض النفسى، ولكن تم تعديل لائحته التنفيذية فى مارس ٢٠١١ بما ييسر بعض الإجراءات العلاجية، وفيما يتعلق بتطبيقه على حالات الإدمان.

وبالرغم من الإعداد الجيد المتكامل والطموحات الكبيرة فى صياغة السياسات والبرامج فإنها لم تتل حظها فى التنفيذ، أو أن تنفيذها قد صادفته العديد من الصعوبات. وكان من أبرزها استحداث وزارة الدولة لشئون الأسرة والسكان وضم المجلس والصندوق إليها، مما أدى إلى خفض تمثيل الجهات بالمجلس، حيث تم إعادة تشكيل المجلس بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٩٨ لسنة ٢٠٠٩ برئاسة وزير الدولة لشئون الأسرة والسكان وعضوية ممثلين بدرجة رئيس قطاع أو ما يعادلها للوزارات نفسها، وبالتالي لم تحظ قرارته بالالتزام التام من جهة الوزارات الأخرى.

وفى العقد الثانى من القرن الحالى، وبالتحديد خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حدث تحول آخر فى الظاهرة، حيث ظهر عقار الترامادول، وهو من العقاقير

الدوائية البديلة للمورفين، بكثافة فى سوق الاتجار غير المشروع فى مصر كإحدى المواد الإدمانية المستجدة، وأصبح إدمانه يشكل عبئا على المكافحة فى ظل الظروف الأمنية حينذاك، كما كان للتغيرات السياسية فى ذلك الوقت مردود سلبى على أداء المجلس لدوره مما أدى إلى تعاقم المشكلة. ونتج عن ذلك حراك اجتماعى يطالب أيضا باتخاذ ما يلزم من إجراءات للتصدى لمشكلة المخدرات فى شكلها الجديد، بكل ما تنذر به من تداعيات مجتمعية على جانب كبير من الخطورة.

وللتصدى لهذه الظاهرة، طرح المجلس والصندوق مقترح خطة عمل للمناقشة شارك فى فعاليتها كل المؤسسات الحكومية المعنية وعدد من مؤسسات المجتمع المدنى، وذلك تعميقا لمفهوم الشراكة بين المؤسسات لضمان تحقيق الدعم المجتمعى المطلوب لتنفيذ الخطة، وتم إطلاق الخطة التنفيذية الوطنية لمواجهة مشكلة المخدرات فى مصر عام ٢٠١٣. ولم يتم تنفيذها على الوجه المطلوب لعدم رصد الجهات المعنية بالتنفيذ الموارد المالية اللازمة لذلك.

أيضا، فى إطار التصدى لهذه الظاهرة المتزايدة لإدمان المخدرات بصفة عامة، وعقار الترامادول بصفة خاصة، شكل رئيس مجلس الوزراء فى الثامن من أبريل ٢٠١٥، لجنة وزارية تتكون من السادة الوزراء من الوزارات التالية: التضامن الاجتماعى، الداخلية، الصحة، التربية والتعليم، التعليم العالى، التعليم الفنى، السكان، الأوقاف، الشباب والرياضة، لوضع استراتيجية شاملة لوقف انتشار الإدمان وروج المواد المخدرة بين أوساط الشباب، وتوفير العلاج عبر المراكز المتخصصة. وقد صدر عن هذه اللجنة الخطة الوطنية لخفض الطلب على المخدرات: وثيقة السياسات العامة ومصفوفة التدابير التنفيذية للوزارات والجهات المعنية، وأعلنت فى أبريل ٢٠١٥.



وكان اهتمام رئيس الوزراء بمشكلة المخدرات بداية للاهتمام الحكومي بالتأهيل والدمج المجتمعي، حيث أعلنت مبادرة "بداية جديدة" بالتعاون مع بنك ناصر الاجتماعي لتمويل بعض المشروعات الصغيرة للمتعاين من الإدمان. كما أطلقت الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان بوزارة الصحة والسكان في أواخر عام ٢٠١٥ الخطة الاستراتيجية والتنفيذية لعلاج الإدمان واستخدام المخدرات. وهي تشمل أهدافاً قصيرة المدى ٢٠١٦، ومتوسطة ٢٠١٨، وطويلة المدى ٢٠٣٠.

وأعتقد أننا لسنا بحاجة إلى استراتيجيات جديدة، فلدينا استراتيجيات متكاملة، ولكننا نفتقر إلى التكامل في التنفيذ والاستمرارية.

### **التعاون الدولي والإقليمي**

كانت مصر وما زالت حريصة على مشاركة المجتمع الدولي في مواجهة مشكلة المخدرات والإدمان. فعلى المستوى الدولي، تلتزم مصر باتفاقيات الأمم المتحدة الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، كما تلتزم بسائر الصكوك والمعاهدات ذات الصلة. أيضا تقوم مصر من خلال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات بهيئة الأمم المتحدة مثل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ولجنة المخدرات، وأيضا مع الشرطة الدولية الجنائية.

وعلى المستوى الإقليمي، مصر عضو في الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٤. ويقوم بدور التنسيق والتعاون الإقليمي لمكافحة المخدرات "مجلس وزراء الداخلية العرب" ويعزز هذا التعاون الاستراتيجية العربية لمكافحة المخدرات. كما أن مصر عضو في الاتحاد الإفريقي

وتشارك فى وضع سياسات مكافحة المخدرات، وكان آخرها خطة العمل الإفريقية لمكافحة المخدرات ٢٠١٣-٢٠١٧، وبيان إفريقيا فى النقاش الدولى حول المشكلة العالمية للمخدرات. كما تشارك فى جميع المحافل الإقليمية والدولية لمكافحة المخدرات.

### **تحديات المواجهة**

من الطرح السابق يتبين أن جهود خفض العرض أكثر وضوحا على كل المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتقوم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بدور بارز فى جميع الأنشطة على كل المستويات، حتى أنها استحدثت إدارة للتوعية عام ٢٠١٥. أما جهود خفض الطلب، فهى جهود متفرقة وأطرافها عديدة من مؤسسات حكومية وأهلية وغيرها، ويتحمل عبئها عدد محدود من الوزارات كالصحة والتضامن الاجتماعى والعدل مع مشاركة عدد محدود أيضا من الجمعيات الأهلية، وتحتاج الكثير من الدعم والتعاون والتكامل والاستمرارية والمتابعة لتعطى النتائج المرجوة. ولذا فنحن بحاجة إلى إعادة قراءة لسياسات المخدرات لسد الثغرات ولمواكبة التغيرات العالمية التى سنتأثر بها آجلا أم عاجلا. وفيما يلى بعض من تحديات المواجهة:

- إعادة النظر فى التشريعات الخاصة بالمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان.
- الربط بين السياسات الوطنية لمكافحة المخدرات وسياسات التنمية.
- توفير احتياجات بناء القدرات (كوادر نوعية، دبلومات متخصصة).
- تعديل تشريعى (حصر إشكاليات تنفيذ قانون مكافحة المخدرات؛ علاقة قانون المخدرات (١٩٨٩/١٢٢) بقانون تنظيم مهنة الصيدلة (١٩٥٥/١٢٧) وقانون رعاية المريض النفسى (٢٠٠٩/٧١)؛ قانون حماية البيئة (١٩٩٤/٤)، حيث إن جهاز شئون البيئة هو المسئول الرئيسى عن مراقبة الكيماويات بالتنسيق مع السلطات المختلفة).

- معاملة القانون للأطفال كمتهمين وضحايا.
- وجود آلية وطنية محكمة للمراقبة المشروعة وغير المشروعة للمخدرات.
- تنظيم آلية لجدولة المواد التي لا توجد استعمالات طبية معتمدة لها.
- تدخلات الوقاية (مناهج التعليم، التوعية، التدريب، الإعلام).
- تدخلات العلاج (سياسات خفض الضرر، تطبيق معايير الجودة الشاملة في مجال علاج الإدمان، دور المتعافين/ زمالة المدمنين المجهولين).
- توفير التقنيات الحديثة في التعرف على المخدرات المستحدثة (مرجعيات القياس).
- آليات المتابعة والتقييم.

## قائمة المراجع

- الاستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلة المخدرات فى مصر . (٢٠٠٧). القاهرة، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى.
- اللجنة العالمية لسياسات المخدرات. سبتمبر (٢٠١٤). التحكم بزمام الأمور: السبل الناجحة إلى سياسات المخدرات.
- اللجنة العالمية لسياسات المخدرات. (أكتوبر ٢٠١٤). الأثر السلبى للتحكم بالمخدرات على الصحة العامة: الأزمة العالمية للألم الممكن تقاديه.
- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات: تقرير ٢٠١٤ . (٢٠١٥). مكتب الأمم المتحدة.
- لجنة المستشارين العلميين. (١٩٩٢). الاستراتيجية القومية المتكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر، القاهرة: المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان.
- مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة. (٢٠٠٩). الإعلان السياسى وخطة العمل بشأن التعاون الدولى صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية: الجزء رفيع المستوى، لجنة المخدرات، فيينا.
- مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة. (٢٠١٤)، البيان الوزارى المشترك: استعراض لجنة المخدرات الرفيع المستوى، لجنة المخدرات، الدورة ٥٧، فيينا.
- مكتب الأمم المتحدة. (٢٠١٦). قرارات لجنة المخدرات، المجلس الاقتصادى والاجتماعى، الدورة ٥٩، فيينا.
- Boester (Matthew); Lutz (Ashley). (July 2012). 32 Reason why we need to end the war on drugs, Business Insider, Available at: [www.businessinsider.com](http://www.businessinsider.com).
- Penal Reform International. (2015). Sharia law and the death penalty, Would abolition of the death penalty be Unfaithful to the message of islam?. Available at: [www.penalreform.org/keep-informed](http://www.penalreform.org/keep-informed).
- Report of the LSE Expert Group on the Economics of Drug Policy. May (2014). Ending the Drug Wars, LSE Ideas, London School on Economics and Political Sciences.
- Rolles (Steve); Murkin (George); Powell (Martin); Kushlick (Danny) and Slater (Jane). (2012). The Alternative world drug report, The Costs of the War on Drugs, Transform Drug Policy Foundation.
- Stop the Drug War. Available at: [www.stophedrugwar.org](http://www.stophedrugwar.org).

- The UNGASS Outcome Document. (July 2015). IDPC Recommendations for the "Zero Draft", Advocacy Note, Idpc International Drug Policy Consortium Publication.
- The UNGASS (2016). Side Events at the 59<sup>th</sup> commission on Narcotic Drugs, holding in Vienna international center, Available at: [www.ungass2016.org](http://www.ungass2016.org).
- The UNGASS. Outcome Document. (2016). A Brief for development sector. Available at: [www.ungass2016.org](http://www.ungass2016.org)
- United Nations. (2016). Resolution adopted by the general assembly on 17 december 2015: Special session of the general assembly on the world drug problem, Seventieth session, Agenda Item 107, General Assembly.
- WHO. (2016). Public health dimension of the world drug problem including in the context of the special session of the United Nations General Assembly on the world drug problem, Executive board, 138<sup>th</sup> session, Provisional Agenda Item.

**Abstract**

**Anti-Drug Policies in Egypt  
“Rereading Given the Modern Global Tendencies”**

**Inass El Gaafarawi**

Drugs are one of the most severe and complicated problems in the whole world, as it varies and always changes. It is a complex issue as it is both the reason and result of difficult economic and social circumstances. Despite the efforts made by the states, drugs still represent danger to the health and safety of humanity, destroy the pillars of sustainable development and political stability, and threaten national security and rule of law.

This paper rereads anti-drug policies in Egypt to observe and analyze reality, for a comprehensive vision that deals with drugs and addiction problem. This is done via introducing: global policies of drug problem, modern global tendencies of drug problem, and anti-drug policies in Egypt.